كلمات لا تنسى

يا لكآبته من منظر

مشعل السعيد

لم يعد خافياً على أحد أن الشعب الكويتي بدأ يمتعض ويتضايق مما يراه هذه الأيام، فيا لكآبته من منظر بائس أجبرنا على مشاهدته في قاعة عبدالله السالم حتى كرهناه، إن ما يحدث في هـذا المكان، الذي يفترض فيه احترام الرأي والرأي الآخر، أمـر يجعلنا نكره الديموقراطية، لقد سـمح وزاد عن حده، كيف لنا أن نشـاهد سحب الكراسي والتشاتم، ووقوف الحكومة عند الأبواب وجلوس النواب على مقاعد الوزراء، وصولا إلى استخدام «العقل» والتشابك على مرأى من العالم، إنها لوصمة عار في جَبين الديموقراطية الكويتية، فهل ما نشـاهده ديموقراطية وحرية رأي؟!

لا والله ما نشاهده فوضى ما بعدها فوضى، وضرب «إسفين» بين الشعب الواحد، إن الحالة التي تمر بها البلاد حالة غير مسبوقة، ولم نشاهد مثلها على الإطلاق، إلى أين نحن سائرون، الله أعلم، قد يظن المرء أن في الأفق انفراجة ولكن الواقع يقول لنا غير ذلك، فالفوضى العارمة التي نراها لها ما بعدهـا، وإزاء ذلك فالحنكة والحكمة مطلوبة، نحن بحاجة ماسـة إلى أن نتفاهم، وأن نعرف أن مصلحة الوطن فوق كل شيء، فالكويت لا تستوعب كل هذه الفوضى، ولله در الأفوه الأودي حيث يقول:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم
ولا سـراة إذا جهالهم سـادوا

ولا شك أن الفوضى لها أخطار وأضرار، ولن يكون هناك إنجاز يذكر في ظل ذلك، ما يثير الدهشة أننا لم نعد نعرف من يسعى إلى مصلحة الوطن ممن هو ضد ذلك، لكثرة أصحاب الآراء والمنظرين والمتفلسفين ومن يسير وراءهم، وكل هؤلاء يدعي حب الكويت، كقول القائل:

وكل يدعـي وصـلا بليلـى
وليلـى لا تقـر لـه بـذاكا

ولعل ما أدلى به سمو الأمير للزميل سعود السمكة يجعل من غاب عن وعيه يعي، لقد قال سموه كلاما يفترض أن يكون نبراسا لنا جميعا، فالدولة لديها من الإجراءات ما يوقف أيدي العابثين، نحن نؤمن بالديموقراطية ولكن ليس على حساب اسـتخدامها في غير محلها، وخلال تأملي ما قاله صاحب السـمو الأمير تذكرت قول قيس بن زهير العبسي:

أظـن الحلـم دل علـيّ قومي
وقد يسـتضعف الرجل الحليم
ومارسـت الرجال ومارسـوني
فمعـوج علـي ومسـتقيم

فلنراجع حساباتنا كما أمرنا صاحب السمو الأمير، ولنعد ترتيب أوراقنا قبل أن تضطر الدولة إلى استخدام الخيارات المتاحة لها، وهي قادرة على ذلك، ولا أخال هذا الأمر إلا سـيكون عاجلاً غير آجل والسبب نحن، وكل من يظـن أنه قادر على تجاوز الخطوط الحمراء واهم، وليحفظ الله الكويت وأهلها من كل مكروه.

الموقف السياسي

الميزانية مرت بعد هوشة عودة

عبدالمحسن الحسيني

استـطاع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم المحنك أن يدير الجلسة التي خصصت لاعتماد ميزانية الدولة رغم محاولات تعطيلها مع هوشة من قبل بعض نواب المعارضة.. رغم أن ميزانية الدولة معدة ومقدمة من وزارة المالية والحكومة إلا أن بعض النواب خصصوا تدخلاتهم لمهاجمة رئيس المجلس الذي ليس له أي علاقة بالميزانية المعروضة على المجلس.

ومما يؤسف له أن نشاهد هوشة بالأيـدي والعقل دون أن نعرف ما الأسباب التي دعت البعض لافتعالها وصولا إلى التراشـق بالعقل، إن الجلسة كان يجب أن تشهد نقاشا مفيدا حول ميزانيـة الدولة. كان من المفروض أن يقدم المعترضون نقاط الخلاف حـول الميزانية على أن ترفع هذه الملاحظات إلى وزير المالية المسـؤول عن إعداد ميزانية الدولة وعدم الخوض في مناقشات جدلية لا تفيد وليس لها أي علاقة بميزانية الدولة.. ولا شك أن المتابعين استاؤوا مما شاهدوه من تصرفات لا تتناسب مع أساسيات العمل البرلماني، أو المأمول في حوارات ومناقشات قاعة عبدالله السالم التي تعتبر بيت الكويتيين، ورمزا لهيبة بيت العائلة الكويتية ويجب أن نحافظ على هيبة هذا الرمز.

صاحب السـمو الأمير الشيخ نواف الأحمد فـي لقاء مع جريدة السياسة الغراء أكد من جديد وفي كل مرة على احترام الدستور وأشار إلى أنه عند الخلاف نلجأ جميعا إلى المحكمة الدستورية وعلى الجميع احترام أحكامها.. وقال سموه «إن الكويت وشـعبها أمانة في رقبتي وهما خط أحمر لن أسمح أن يسيء لهما أحد».

وهذا يدل على اهتمام ومتابعة سموه لما يحدث من حوارات خلافية داخل مجلس الأمة وأنه مطلع على ما ينشر في الصحف المحلية.. وأشار إلى أن السلطة لديها من الإجراءات والقرارات والخيارات ما يضع كل من يتجاوز عند حده.

وهنا نذكر السـادة النواب بأن اختيار صاحب السمو لرئيس مجلس الوزراء هو قرار ملزم وغير قابل لأن يعترض عليه.. وأما قضية إصرار البعض على صعود رئيس مجلس الوزراء المنصة لاسـتجوابه فإن هنـاك وزراء مختصين من الممكن أن توجه لهم استجوابات حول أداء وزاراتهم مباشرة بدلا من تحميل رئيس الوزراء الذي سيقوم بدوره في تحويل الاستجواب للوزير المختص.

كذلك نذكر بأن رئيس مجلس الأمة تم انتخابه من قبل أعضاء المجلس، ولا أدري ما الأسـباب التي دعت البعض للمطالبة بإبعاده عن الرئاسة.

أتمنى ألا نضيع وقت المجلس في مهاترات لا تحقق أي شيء للمواطنين. كذلك نريد أن نعرف الأسباب التي دعت البعض لمحاولة الاعتداء على زميله بضربه وبالعقل..

المهم أن المجلس يحتاج لوضع قوانين للحد من الفوضى والتراشق بين النواب.. ويجب الالتزام بالحوار الإيجابي وعدم الخروج إلى الصراخ وتبادل الاتهـام لأن كل هذه تعمل علـى تعطيل المجلس عـن القيام بمسؤولياته وسن القوانين وتبني المشاريع الإنمائية.

من أقوال صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد: «نؤمن بنظامنا الديموقراطي ونفتخر به ولن نسمح لأي كان أن يعبث بالنظام»..

والله الموفق.

إطلالة

قانون المنع طبّق.. وتمديد عمل المجمعات واجب

خالد العرافة

khaled_news@hotmail.com

مع بدء تطبيق منع غير المطعمين من دخول المجمعات التجارية والمطاعم والنـوادي الرياضيـة والصحيـة والصالونات، وزعت لجنة «كورونا» الوزارية المهـام على بعض الجهات الحكومية وكلفتهم فوق طاقتهم في الإشـراف على تطبيق قرار مجلس الـوزراء بشـأن منع دخـول غير المحصنين للأماكن العامة المغلقة، علما بأنه ليس هناك داع لإشـغال الأمن والبلدية وغيرها من الجهات بهذه المهمة التي يجب أن تسند إلى رجال الأمن والسلامة بالمجمعات وبمساندة من رجال الأمن المتمركزين فيها سابقا بدلا من إشغال موظفي الدولة بهذا الأمر.

تطرقت قبل يومين إلى هذا القرار وما يحمل من إيجابيات وسلبيات على الأشخاص، وذكرنا السلطات الصحية بأن هناك العديد من الأشخاص العاملين في تلك الأماكن مازالوا غير محصنين حتى اليوم، وطرحت سؤالا واضحا على المسؤولين: هل سيتم منع هؤلاء من دخول مقار أعمالهم.. أم ماذا؟

بعد ساعات جاء الرد عبر الصحف أن هناك توجها لدى اللجنة باستثناء العمالة في تلك المواقع من قرار المنع حتى يأتي موعـد تطعيمهم. القرار طبق بالفعل رغم أنـه لا يوجد في القانون شيء يمنع المواطن أو المقيم من دخول تلـك الأماكن إذا لم يكن مطعما، خاصـة أن التحصين لدينا ولدى جميع دول العالم اختاري وليس إجباريا، لذلك يجب على السـلطات الصحية الاستعجال في وتيرة التطعيم والتوسع في مراكز التطعيم وشمول جميع من سجل في المنصة من البدون والخليجيـين والمقيمين من مختلف الجنسيات الذين لم يصلهم حتى الآن أي موعد بذلك.

الواجب على السلطات الصحية تطبيق قانون الاشتراطات الصحية وتفعيل العقوبات والغرامات بدلا من اللجوء إلى هذا الإجراء.

من الصعب السيطرة على جميع الأنشطة في وقت واحد والتأكد من تحصين من يدخلهـا، فهناك بعض المحلات والمجمعات حتى وسائل الوقاية والاشتراطات شبه مفقودة ولم تتم محاسبتها، حيث لا توجد أجهزة حرارة ولا وسائل وقاية شخصية، فكيف إذن ستلتزم بهذا القرار.. هل سيتم توزيع موظف على كل محل للتأكد من التحصين أم ماذا؟

مازلت أكـرر، أعلنوا الجهة التي تملك الضبطية فـي مخالفات غير الملتزمين بالاشتراطات في المجمعات والأماكن العامة الأخرى أسوة بقانون منع التدخين الذي أصبح شبه مفقود في تلك المواقع ليس بسبب التفتيش وغيره، وإنما بسبب الغرامات وتفعيل القانون الذي بفضله ردع الكثير من المخالفين وجعلهم ملتزمين بالأنظمة واللوائح.

لذلك بات من الضروري الإسراع في إسناد الأمر إلى جهات مختصة، أما شرطة البيئة أو وزارة الصحة لتفعيل القانون وتحرير المخالفات الفورية على المنشأة المخالفة وعلى الشخص غير الملتزم بتطبيق الاشتراطات الصحية، وبذلك سنكون حققنا إنجازا كبيرا بدلا من تطبيق قرار المنع الذي لا نعلم عن مدى قانونيته، ومنا إلى المسـؤولين توسعوا في التطعيم اختياريا دون شـرط أو قيد يفرض تجـاه غير المطعمين.

يجب كذلك أن تعتمد اللجنة بعد قرار اقتصار دخول المجمعات على المحصنين تمديد عمل تلك المجمعات بـدلا من إغلاقها مبكـرا حيث إنها المتنفس الوحيد للعوائل في الكويت. أخيرا مجلـس الوزراء بناء على توصية من السلطات الصحية سمح في جلسـته الماضيـة بدخول غير الكويتيين إلى البـلاد بداية من أول أغسطس المقبل بشـرط حصولهم على جرعتين من اللقاحات المعتمدة لدى الكويت من شـركات «فايزر ـ استرازينيكا ـ موديرنا» أو جرعة واحدة من اللقاح المنتج من شـركة «جونسـون أند جونسون»، إضافة إلى إجراء فحصي «pcr» قبل الوصول بـ 72 ساعة يفيد بالخلو من الإصابة بڤيروس كورونا، والآخر خلال فترة الحجر المنزلي الممتدة لسبعة أيام بعد الوصول.

هنـاك العديد من التسـاؤلات نقدمها إلى السلطات الصحية: ماذا بشأن الأشخاص القادمين ممن تلقوا لقاحات روسية أو صينية غير معتمده لدينا، هل سـيتم إدخالهم أومنعهم من بلدانهم؟ لابـد من توضيح لهذا الأمر المهم.

الآن وبعد السـماح للمحصنين بالدخول وتفاديـا لعمليات تزوير الحصول على شـهادة اللقاح، هل وضعت السلطات الصحية آلية معينة بالتنسـيق مع سـفاراتنا ومكاتبنا الصحية بالخارج تختص بالتأكد من سلامة وصحة الشـهادات؟ حوادث سابقة كشفت تلاعب عدد من القادمين في فحص pcr خلال جائحة كورونا، وحتى لا تتكرر تلك الأمور في شهادات التطعيم ماذا أعدت السلطات الصحية من خطط لقطع الطريق على هؤلاء المتلاعبين؟ ومنا إلى المسؤولين استعدوا وشدوا الهمة.

الحكمة سراج العطاء

شكراً د.علي الزميع

الشيخ أحمد حسين محمد

العمل من أجل ترشيد الجانب الثقافي شاق وصعب لأنه يصطدم مع قوالب صلبة وثوابت حساسة، إلا أن هذا العمل ضرورة ملحة إذا ما أردنا أن نؤسس لمجتمع رشيد عامل وأخلاقي، ولا ريب أن انتهاج طريق التعليم عبر ترسـيخ التداول الفكري وعبر جو نقدي حقيقي يحقق الأماني بخير الأفراد والمجتمع وبالمستقبل الواعد بعلاقات مستقرة عادلة حرة، لأننا لا نستطيع أن نرتقي ونتطور على المستويين المحلي والعالمي إلا عبر حرية العلم والمعرفة وممارستها نقديا، ومن هنا تكمن أهمية الدراسـات الفكرية الجادة في تأسـيس رأي عام حر ومستنير لا يخضع لزخارف الإعلام ويحقق ما نبغيه من تفاعل سيال إيجابي، وهذا ما فعله الأخ والصديق د.علـي الزميع في كتابه الأخير الحركات الإسـلامية السـنية والشـيعية في الكويت، وهو دراسة متميزة يجب الاطلاع عليها، ينطلـق المؤلف فيها من محاولة جادة لمعرفة التطور السياسي والاجتماعي في الكويت.

إن أي عملية تطور أو إصلاح اجتماعي وسياسـي في واقعنا لا يمكن تحقيقها دون فهم لضرورة التفاعل مع الحالـة الدينية بمختلف تنوعاتهـا، وعليه تهدف هذه الدراسـة التي أعدها د.علي الزميع إلى استكمال رصد مسيرة وتطور أبرز التيارات الإسلامية السنية والشـيعية على الساحة الكويتية واستعرض ما جرى بين عامي 1981 و2019.

وتنبع أهمية الدراسة من أن هذه التيارات الإسلامية الكويتيـة أدت أدوارا مؤثرة في الحـراك الاجتماعي والسياسـي والثقافي في الحقب التاريخية المتعاقبة ومازالت تؤدي أدوارا رئيسـية تؤثر على المسـارات السياسية والاجتماعية في وطننا الحبيب.

لقد نجح د.الزميع في الشفافية والتزم المصداقية الأخلاقية في دراسته، إذ تجاوز ذكر الكثير من الأمثلة والظواهر المؤججة سـلبيا للمشاعر والمحيطة بحراك فصائل العمل الإسلامي حرصا منه على منع استغلالها فـي مناخ الفتنة الطائفية والمجتمعية القبلية والطبقية التي مازالت تستعر ولو جزئيا في المجتمع، ولقد كان حريصا على ذكر الحالة والقيـم التي أفرزتها التزاما بالموضوعية وتجنبا لمحاولة البعض استغلالها في معارك التشويه المتبادل.

وقد أكد د.الزميع على أصالة الوجود الشـيعي في الكويت وأنه قديم بقدمها، لأن الكويت كانت دائما منطقة جذب للباحثين عن تأمين معيشتهم أو حريتهم الدينية، وقد وفد الشـيعة إليها من عدة مناطق من الأحسـاء والبحرين والعراق وإيران، وهكـذا أصبحت جماعة الشيعة في الكويت مكونة من خليط من الأصول الإثنية التي دعمت التنوع المذهبي والثقافي والاجتماعي، مما رسخ الوجود التعددي والإخاء الاجتماعي في الكويت.

لقد خلقت المسيرة الديموقراطية في الكويت مناخا سياسيا واجتماعيا حفز التيارات الشيعية نحو الانصهار والتفاعل السياسي العام النشيط الذي دعم بدوره إعادة الكيان الشيعي إلى واجهة المجتمع والدولة بشكل قوي ومؤثر، مما أدى إلى انفتاح وطني واهتمام متعطش إلى التفاعل والسلم والتضامن الاجتماعي.

إننا مطالبون بالتمسك بهذه المكتسبات السياسية والاجتماعية والدينية ونحن نواجه تحديات، إلا أنني مؤمن بأصالة القيم الديموقراطية وصلابتها ورسوخها في الوجود الكويتي.

شكرا لك د.علي، ودمت بحب وعافية.

صراحة

ما الذي أصاب منتخبنا؟

عادل نايف المزعل

Adel.almezel@gmail.com

القلب يعتصره الألم على ما أصاب الرياضة الكويتية وما آلت إليه حالنا في مجال الرياضة بخاصة كرة القدم، اللعبة الشعبية الأولى في العالم أجمع.

تذكرت كيف كنا في الثمانينيات ونحن ندق أبواب كأس العالم والعلم الكويتي يرفرف عاليا خفاقا في إسبانيا، وتساءلت: لماذا حققنا هذه الإنجازات ونعجز عنها الآن؟ لقد تحققت إنجازاتنا الرياضية وارتفع علمنا في كأس العالم، لأن الرياضة كانت تلقى التشجيع من راعي الرياضة في الكويت الشهيد بإذن الله الشـيخ فهد الأحمد، لقد حصدنا المراكز القيادية في الاتحادات العالمية بفضل الدعم اللامحدود من الدولة ومن الشيخ فهد الأحمد والجيل الذهبي من اللاعبين المخلصين الذين تفانوا إخلاصا من أجل الكويت ورفع اسـمها عاليا خفاقا، أما الآن فإن الرياضة لا يوليها أحـد اهتماما، قارنوا بين ما تنفق أي دولة خليجية على فريق كرة القدم وما ننفق نحن على هذه الرياضة، قارنوا بين ما يحصل عليه اللاعب في الكويت وأي دولة خليجية سترون الفرق كم هو شاسع، انظروا إلى منشآتنا الرياضية التي ترهلت وتجاوزها الزمن وباتت شـاهدا على تدني حال الرياضة في الكويت.

كيف تريدون إنجازات وكؤوسـا وأنتـم لا تنفقـون علـى الرياضة والرياضيين؟ كيف يتفرق اللاعبون وهم غير مؤمنين على مستقبلهم، أهكذا تنهض الرياضة؟!

الرياضة تنهض بميزانيات ضخمة وبرجال يحبون الكويت واسـتخدام الكفاءات من المدربين العالميين، الرياضة تنهض عندما تصفو النفوس ويعرف كل منا قدره ولا يتدخل فيما لا يعرفه ولا يفهم فيه، الرياضة تنهض عندما تنتشر المنشآت الرياضية والنوادي في كل بقاع الكويت وتصبح الرياضة أساسية في المدارس، إن أردتم إنجازات فلا تجعلوا أياديكم مغلولة إلى أعناقكم وابسطوها للرياضة والرياضيـين، وانظروا كم أنفقت وتنفق دولة قطر على منشآتها الرياضية وكيف ستنظم كأس العالم، البخل والكؤوس والإنجازات لا تجتمع، هذه حقيقة يدركها كل رياضي ومحب للرياضة، وأتذكر شـخصية كويتية تبرعت ببناء سـتاد فخم في إحدى الدول الأفريقية ولم يتبرع بأي شيء في بلده الكويت، كلنا شاهد الهزيميتين اللتين مني بهما منتخبنا، الأولى أمام منتخب الأردن، وكم كان مستوانا هابطا بلا خطة لعـب، ثم كانت هزيمتنا مع المنتخب البحريني بلا خطة تذكر ولم نصل إلى مرمـى البحرين، أهذا هو منتخب الكويت؟!

أتمنى أن يقدم اتحاد الكرة استقالته إكراما للشعب الكويتي الذي ملّ الهزائم وأن يسـتقيل مدرب المنتخب ويأتي اتحاد آخر ويجلـب للمنتخب مدربا عالميـا لينهض بالمنتخـب الكويتي، فاسعوا جاهدين لتغيير الصورة السيئة للمنتخـب الكويتي وزودوه بلاعبين قادرين على الدفاع عن سمعة منتخب الكويت البلد المعطـاء، ابحثوا عمن يحسن تمثيلها ومن يؤمن ويلعب من أجلها لا من أجل المال والشهرة، وأنفقوا يا حكومة على المنتخب والأندية تأت بإذن الله الانتصارات إذا صحت النوايا وأحسنوا الاختيار، لقد قال الشاعر:

لقد أسمعت لو ناديت حيا ***
ولكن لا حياة لمن تنادي

اللهم احفظ بلدي الكويت وأميرها وشعبها ومن عليها من المخلصين من كل مكروه، ونسأل الله أن تنقشع هذه الغمة ويذهـب هذا البلاء والوباء عن جميع دول العالم وترجع الحياة أفضل مما كانت.. اللهم آمين.

رأي

يوسف علي الميلم

بندر العطية.. السفير الإنسان

يغادرنا قريبا سـعادة السفير القطري لدى الكويت السفير بندر ابن محمد العطية الذي تشرفت بمعرفته عن قرب في المحنة التي ألمت بابنتي في الوقت الذي أغلقت فيه ألمانيا أبوابها تجاه المرضى الأجانب بسبب جائحة كورونا، رغم أنني قد حصلت على الموافقة الطبية من مستشفى ألماني مرموق لعلاج حالة حرجة جدا لابنتي الغالية، إلا أن سـعادته لم يتردد في مد يد العون، حيث ذلل كل العقبات أمامها لعلاجها في المستشفى، حيث النظـام الطبي المتقدم في دولة قطر وجودة الفريق الطبي الذي كان متعاونا إلى أبعد الحدود، ومع اتصال وثيق مع الديبلوماسـيين، وفي مقدمتهم سعادة السـفير القطري الذي كان يتابع بنفسـه حالتها، وكذلك وزيرة الصحة التي جاءت لتطمئن على حالتها بناء على توصيات هذا السـفير إلى الإدارة الطبية. وبالفعل، سارت العملية الجراحية المعقدة وتكللت تلك الجهود بنجاح العمليتين، ويعود الفضل لله تعالى ثم لهذا السفير الشهم الإنسان الذي لم يأل جهدا في إنقاذ حياة ابنتي عندما أغلقت الدول الأجنبية أبوابها أمام الأجانب.

وعلى الصعيد الاجتماعي، لابد أن أسـجل لهذا السفير جولاته في دواوين أهل الكويت وسمعته الطيبة بينهـم والـذي يعتبـر بحق رجل المرحلة.. شخصيا أود أن أسجل له عميق شكري وتقديري على جهوده الشخصية والملموسة كسفير وطد علاقتنا بالشقيقة قطر.

وقد أظهر السفير العطية نموذجا مشرفا للعلاقات «النموذجية المتينة والراسخة بين بلاده والكويت المبنية على وشائج الإخوة والقربى والتاريخ المشترك» حسب وصفه، وهو ما نتفق معه فيه جملة وتفصيلا.

ألم وأمل

د.هند الشومر

الرعونة والإهمال أثناء القيادة

قد تكون الرعونة والإهمال أثناء القيادة بسبب قائدي المركبات على الطريق وعـدم التزامهم بالقوانين والقرارات لقيادة سـليمة وأحيانا تكـون الرعونة بسـبب القيادات بالمؤسسات والذين وصلوا للقيادة بالبراشـوت ما يؤدي إلى تداعيات مؤسسية ومجتمعية أشد من القيادة على الطريق، وكلاهما قد يسـببان العديد من المضاعفات على الجميع. وكم تمنيت أن يقوم ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية وغيرهما من الأجهزة الرقابيـة بضبط مثل تلك الحالات ومحاسـبتهم بما في ذلك تحملهم شخصيا التعويضات التي تصدر بها أحكام قضائية بسـبب قرارات ظالمة وخاطئة.

إن خطر الرعونة في المؤسسات أشد من خطر الرعونة في الطريق، لأن تداعياته أكبر بكثير مما يحدث في الطريق، ولكن كيف يمكن إيقاف هذه الحالات ومحاسبة المتسببين في جميع المستويات دون واسطة أو مجاملة؟ هناك العديد من علل الجهاز الإداري والتي يجب فتحها على مصراعيها لإيجاد الحلول الجذرية والعلاجات الشـافية للمحافظة على سـلامة المجتمعات وتحقيق العدل والمساواة.

ومن أهم الحلـول هو إخضاع القائد لاختبارات نفسـية ومعرفية قبل إعطائه شهادة اللياقة للجلوس على مقعد القيادة وإخضاعه أيضا للفحوص بصورة دورية وعند وجود العديد من الأحكام القضائية لإنصاف المظلومين في عهده فلابد من استبعاده وتغييره حتى لا تخسر المؤسسة هذه القضايا لعدم إنصاف الموظفين طبقا للقـرارات والقوانين المنظمة للعمل وليسود العدل في المؤسسة ويسود التعـاون بين الجميع ومن ثم تزداد الإنجازات المرغوبة.

إن الرعونة في القيادة على الطريق قد تتسبب في الحوادث أو الوفيات لبعض مرتادي الطريق، أما الرعونة في المؤسسة فإن تأثيرها على جميع أفراد المجتمـع وعلى الوطن ككل، فأرجو من جميع المؤسسات الرقابية أن تقوم بدورها كاملا طبقا للقوانين والقرارات دون التجاوز ودون تفضيل أي مصلحة خاصـة على المصلحة العامة حتى نستطيع تحقيق رؤية المستقبل للكويت.